## ٨٣٩,٥ مليار ريال إجمالي العملة المصدرة حتى نهاية أغسطس ٢٠١١م

خاص/الثورة

بلغت العملة المصدرة في نهاية شهر أغسطس ٢٠١١م نحو ٨٣٩,٥ مليار ريال مقارنة مع ٧٧٢,٥ مليار ريال في نهاية شهر يوليو٢٠١١م.

وبينت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي أن العملة المصدرة ارتفعت بنحو ٦٧ مليار ريال في أغسطس عما كانت عليه في الشهر الماضي .

وتوزعت العملة المصدرة على الفئات المختلفة ، حيث بلغت العملة المصدرة من فئة الألف الريال ٦٠٣,٨ مليار ريال تمثل ٧٢٪ من إجمالي العملة المصدرة ،يلي ذلك فئة الخمسمائة ريال حيث بلغت العملة المصدرة منها ١٨٠,٧ مليار ريال تمثل ٢٢٪ من إجمالي العملة المصدرة.

كما تم إصدار ٢٧,٢ مليار ريال من فئة المائتي والخمسين ريالاً ، و٤,٦ مليار ريال من فئة المائتين ريال،و١٥,٢ مليار ريال من فئة المائة ، و٤,٢ مليار ريال من فئة الخمسين ، ١,٤ مليار ريال من فئة العشرين ،و١,٥ مليار ريال من فئة العشرة ، و٥٥٨ مليون ريال من فئة الخمسة ريالات .

## ٤,٧ مليار دولار الأصول الخارجية لليمن في اغسطس

خاص/الثورة

بلغت الأصول الخارجية للبنك المركزي اليمني نهاية شهر أغسطس ٢٠١١م نحو ١٠٢٠,٣ مليار ريال بما يعادل ٤٧٧٢,٣ مليون دولار تغطي ٥,٨ شهراً من الواردات مقارنة مع ١٠٣٦,٧ مليار ريال ٤٨٤٨,٧ مليون دولار تغطي ٥,٩ شهور من الواردات في نهاية شهر يوليو٢٠١١م .

وقال البنك المركزي أن أصوله الخارجية شهدت انخفاضاً طفيفاً خلال شهر أغسطس وبمقدار ١٦,٤ مليار ريال بما يعادل ٧٦,٤ مليون دولار .

وذكر بأن الأصول الخارجية كانت خلال نفس الفترة المقابلة من العام الماضي "أغسطس ٢٠١٠م" نحو ٥٨٨١,٦ مليون دولار . وبالتالي فقد انخفضت خلال نفس الفترة من العام الجاري بنحو ١١٠٩,٣ مليون دولار .

## ارتفاع مجموع ميزانية البنك المركزي إلى ١٩٢١,٥ مليار ريال

خاص/الثورة

ارتفع مجموع ميزانية البنك المركزي في نهاية شهر أغسطس ٢٠١١م إلى ١٩٢١,٥ مليار ريال مقابل ١٨٨٢,٥ مليار ريال في نهاية شهر يوليو ٢٠١١م .

وقال تقرير رسمي أن ميزانية البنك ارتفعت بمقدار ٣٨,٩ مليار ريال أو ما نسبته ٢,١٪ مقارنة بارتفاع قدرة ٢,٩٪ خلال نفس الفترة .

وبين تقرير التطورات المصرفية أن مجموع ميزانية البنك المركزي اليمني كانت في شهر أغسطس ٢٠١٠م نحو ١٨٣٨,١ مليار ريال ، وبالتالي فقد ارتفعت بنحو ٨٣,٤ مليار ريال خلال نفس الفترة المقابلة من العام الجاري ٢٠١١م وبنسبة نمو تبلغ ٤,٥٪ .

وسائل التدفئة تمنى بخسائر فادحة

# برودة الطقس..تنعش تجارة الملبوسات الشتوية

**..بعد فترة من الركود نفض تجار المستلزمات الشتوية في بلادنا الغبار عن سلعهم، ليسجلوا مبيعات وأرباحا عالية وغير متوقعة بسبب البرد القارس الذي اجتاح البلاد، وأنعش الطلب على تلك المستلزمات.فقد رفع البرد الشديد الإقبال على شراء مستلزمات الشتاء، وزاد الطلب على الملابس الشتوية، وأشعل تجارة الحطب والفحم في الأرياف كما ارتفعت مبيعات وسائل التدفئة.وحركت موجة البرد التي تشهدها المدن اليمنية ، أسعار لوازم فصل الشتاء من أجهزة تدفئة وسخانات مياه وبطانيات إلى أعلى مستوياتها.أما في جانب الملابس، فقد توافد الكثيرالى محلات بيع الملبوسات الشتوية لشراء احتياجاتهم، ونشطت المبيعات بعد الركود الذي لازمها في الفترة الأخيرة.**

تحقيق/ عبدالله الخولاني

ساهمت برودة الطقس في زيادة إقبال اليمنيين على شراء الملابس الشتوية ومن بينها الجاكتات والملابس الصوفية ، حيث تجد إقبالا من اليمنيين في مختلف الأعمار لتميزها في التدفئة ومواجهة برودة الجو. وتتفاوت أسعارها بحسب النوع والجودة، وتبدأ أسعار من ٤٥٠٠ ريال وتصل إلى أكثر من ١٥٠٠٠ ريال حسب النوع والخامة ويقول سعيد الدبعي (تاجر ملابس جاهزة) "إن البرد الشديد أنعش مبيعات الملابس، وزاد الطلب عليها بنسبة ٤٠ ٪ وأضاف إن الطلب زاد على كل أنواع الملابس الشتوية، وسجلت الأسعار زيادة بلغت نحو ١٢ ٪، نتيجة لزيادة أسعار الشحن والتأمين وتراجع الدولار،. وأشار إلى أن موجة البرد الشديدة في اليمن نشطت مبيعات الملابس الشتوية. كما تراجعت مبيعات السخانات والدفايات . وقال مسئول مبيعات الأجهزة المنزلية بإحدى الشركات- عبدالله -البروي إن الطلب تراجع على أجهزة التدفئة بأكثر من ٥٠ ٪ بسبب انقطاع التيار الكهربائي وأضاف أن أسعار تلك الأجهزة مع ذلك ارتفعت بنسب تراوحت بين ١٠ و٢٠٪ ، ليس بسبب زيادة الطلب، ولكن لأن أغلب الشركات العالمية رفعت أسعارها. كما ارتفع الطلب على البطانيات، التي سجلت أسعارها زيادة في مختلف أنواعها وأشكالها سواء المفردة أو المزدوجة أو الخاصة بالأطفال، المستوردة كوريا أم الصين وغيرها. وقال مدير المبيعات في أحد مراكز المستلزمات المنزلية عبدالله السميري إن الإقبال على البطانيات سجل ارتفاعا خلال الأسبوعين الماضيين فاق الـ٦٠٪ وتركز على البطانيات ذات الأوزان الثقيلة. وأضاف أن هناك زيادة في الأسعار تراوحت بين ١٥ و ٢٠٪، بسبب ارتفاع سعرها من الوكلاء. وأوضح أن المنتجات الصينية استحوذت على حصة مبيعات أكبر من غيرها لكون متوسط أسعارها في متناول جميع المتسوقين ولجودتها بينما كانت الأنواع النوع الأسباني المعروف بجودته وغلاء ثمنه الأقل طلبا.

### إقبال

بدأت أسواق أمانة العاصمة تكتظ بالمتسوقين منذ بداية الشهر الجاري وكان الإقبال ملحوظا على محلات الملابس الشتوية بأنواعها الرجالية والنسائية، وأيضا محلات المستلزمات الأخرى من أحذية وملابس أطفال، وكذلك فالكماليات المختلفة هي الأخرى حركتها رائجة عند المتسوقين ، ويوضح عبدالله النميري أن دخله اليومي خلال فترة ما قبل دخول فصل الشتاء وتغير الجو قد تضاعف، خاصة وأن السوق قد مر بركود بعد فترة عيد الفطر الماضي، وعلل عبدالله هذا الغلاء بسبب ارتفاع الأسعار في مراكز بيع الجملة، أما هنا فهم كمحلات بيع التجزئة يبيعون الأشياء بهامش ربح قد يكون مبسطا بالنسبة لسعر القطعة إذ لايتجاوز- في الغالب - لا يتجاوز ٥٠٠ريال.

ويضيف أن برودة الجو هي الدافع الرئيس لهذا الإقبال المعهود بشكل دوري وسنوي مع دخول فصل الشتاء وبرودة الجو التي تشهدها المحافظات الشمالية جعل الكثير من الأهالي يستعدون لمواجهة هذا الشتاء القارس بشراء الملابس الشتوية، والتي تكون في أغلبها مصنوعة من الصوف والقطن، ولم يخف النميري استياءه من الغلاء الفاحش الذي شهدته أسعار الملابس الشتوية ، مما أرهق كاهل رب الأسرة فلم تمض فترة على دخول وقت المدارس الذي يتطلب تسوقا خاصا، ، والآن جاء فصل الشتاء والأجواء الباردة التي أثقلت مصاريفها كاهل ذوي الدخل المحدود.

وفي جولة لـ "الثورة في سوق التحرير وسط العاصمة، أوضح باعة أن أسعار وسائل التدفئة الكهربائية أرتفعت أسعارها منذ بداية الشهر الجاري إلى نسب تجاوزت الـ ٢٠ في المائة، إضافة إلى أن هذا الارتفاع طال بعض صناعات المفارش الشتوية و البطانيات زنة الخمسة كيلو، والتي ارتفع سعرها من ٧ألاف ريال للواحدة إلى ١٠ألاف ريالا، خلافا للأسعار التي كانت تباع بها في الفترة الماضية. وتجاوز سعر الدفاية الكهربائية العادية من ١٥ألاف ريالا إلى ٢٠ألف ريال، - بحسب متعاملين وباعة - تعود إلى بلدان صناعتها وشهد محالّ بيع الأدوات الكهربائية العاصمة صنعاء حركة إقبال كثيفة على شراء المدافئ التي تعمل على الطاقة الكهربائية من جميع الأحجام، وقد ازداد الطلب على هذه السلع مع موجة البرد . القارس التي اجتاحت البلاد مؤخرا

### طقس بارد وأعباء حارة

الشتاء يقبل ونحن نستقبل موسم الهم والمصاريف، يأتينا الشتاء بارداً بطقسه ولكنه شديد الحرارة بأعبائه هذا ما يقوله ا (رشاد محمد) أب لأربعة أولاد يبدأ همه مع حلول شهر أيلول حيث مصاريف العائلة الكبيرة تبدأ فيه معلنة قدوم المدارس والشتاء فاضطر إلى تهيئة احتياجاتهم من خلال توفير المال عن طريق السلف ويقول المهندس صابر البركاني يقول ..هذا العام مصاريفنا مضاعفة حيث نحاول سد طلبات المدارس لأولادنا و توفير الملابس الشتوية غالية الثمن التي أصبحت خيار لا مفر منه.

# دعوات لدعم المشروعات الإنتاجية في مراكز التجمع السكاني

**..دعت دراسة حديثة إلى ضرورة خلق تأييد شعبي حقيقي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي و المالي و الإداري من خلال مراعاة البعد الاجتماعي وتوزيع تكاليفه الباهظة بصورة عادلة.**

**وشددت على أهمية توافر الشفافية و المصداقية عند اتخاذ القرار الاقتصادي و التنموي في البلاد ، وكذلك لدى أجهزة الإعلام الرسمية و الجهات المختصة بإصدار الإحصاءات والبيانات الرقمية وتوحيد مرجعية القرار الاقتصادي و التنموي بجعل المجلس الاقتصادي الأعلى المسئول الأول والمباشر عن رسم السياسات واتخاذ القرارات ذات العلاقة ومواصلة تنفيذ السياسات و الإجراءات والتي تحقق استدامة الاستقرار الاقتصادي في كافة الموازين الاقتصادية وتوسيع إجراءات التصحيحات الهيكلية كماً وكيفاً لتوفير بيئة مناسبة تساعد في تسريع النمو الاقتصادي و رفع معدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية .**

كتب/عبدالله الخولاني

### رفع مستوى المعيشة

كما دعت إلى تحسين ورفع مستوى المعيشة للأفراد من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية ورفع مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي وتعزيز المؤشرات الاجتماعية ودعم ترتيبات شبكة الأمان الاجتماعي وإتباع إستراتيجية تسمح بحدوث زيادة في الاستهلاك الحقيقي الخاص واستخدام الموازنة العامة في ظل سياسات تكاملية وشاملة وفي إطار نظام اقتصادي ينظم ويحكم عملية توزيع الموارد الاقتصادية والمالية وتتصف بدرجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي من ناحية ويحدد أهدافاً اقتصادية وبعيدة المدى من ناحية أخرى لتحقيق أهداف كلية

### الاحتياطي

و أكدت على دراسة مدى إمكانية الاستفادة من احتياطيات النقد الأجنبي وتحسين إدارتها بصورة وتطوير اليات إصدار أذون الخزانة لتتحول إلى سندات الدين العام أو الصكوك الإسلامية ليتم تداولها في الجهاز المصرفي، إلى جانب العمل على تطوير السوق الثانوية للسندات فيما بين البنوك و تشجيع البنوك التجارية والمصارف الإسلامية على المساهمة والمشاركة في إنشاء مؤسسات تمويلية وصناديق متخصصة للتنمية القطاعية الصناعية والزراعية والسمكية وصندوق دعم الصادرات اليمنية، وكذلك المساهمة في تلك البرامج الائتمانية والتمويلية المتخصصة في منح القروض الصغيرة والأصغر لمشروعات الشباب وللأسر المنتجة والمرأة والفقراء وللأنشطة الريفية وللصناعات والحرف اليدوية والتقليدية و المشروعات متوسطة الأجل، مثل المساهمة في دعم أنشطة بنك الأمل، أو/ و إنشاء وحدات للإقراض الصغير والأصغر في هذه البنوك والمصارف التجارية.

### الحوكمة

وطالبت بتطبيق مبادئ الحوكمة و الحكم الجيد في مؤسسات القطاع العام و القطاع الحكومي وربط ذلك بمؤشرات اقتصادية وربحية، وصياغة دور تنموي يحفز النمو الاقتصادي وربط بقاء الإدارة بمستوى تحقيق معايير الأداء في تحقيق الأهداف الاقتصادية ومواصلة تنفيذ إستراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة وتطوير أدواتها وتفويض صلاحية تنفيذ الموازنات للجهات بحسب موازناتها بما يكفل إنهاء وضع المشاريع المتعثرة وتبسيط الإجراءات وتفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي ورفع فاعلية الجهاز المصرفي في تنمية الوساطة المالية وتحديث استخداماتها المصرفية وزيادة تمويل المشاريع الاستثمارية ودعم التمويل للمنشآت الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى توفير الظروف والمتطلبات المواتية لإنشاء سوق الأوراق المالية ودراسة الخيارات المختلفة لتوجيه موارد مؤسسات وهيئات التأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد وشركات التأمين وأموال الأوقاف نحو توظيف مواردها لخدمة عملية التنمية.

وخلصت إلى أهمية تعزيز طاقات النمو في القطاعات الإنتاجية والخدمية مع إعطاء أولوية لتنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة لزيادة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي وتطوير وتوسيع نطاق برامج المشروعات الصغيرة والأصغر في أماكن التركز السكاني الحضرية والريفية كنواة لتوسيع قدرات الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل مولدة للدخل وقابلة للاستدامة في القطاعات المختلفة وخاصة كثيفةالعمالة وتوسيع جهود التخفيف من الفقر عبر شبكة الأمان الاجتماعي بما من شأنه التخفيف من معدلات الفقر وخلق فرص عمل وتحسين مستويات الدخول وتوجيه الإنفاق التنموي إلى القطاعات المرتبطة بالتخفيف من الفقر وخلق فرص عمل منتجه.

## ارتفاع المطالبات على القطاع غير الحكومي إلى ٥٧٢,٤ مليار ريال

خاص/ الثورة

**سجلت المطالبات للجهاز المصرفي على القطاع غير الحكومي في نهاية أغسطس ٢٠١١م ارتفاعاً بنحو ٢٦,٥ مليار ريال مقارنة بما كانت علية في شهر يوليو ٢٠١١م وبنسبة نمو تقدر بـ٤,٩٪ .**

**وقال تقرير التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن المطالبات على القطاع غير الحكومي ارتفعت إلى ٥٧٢,٤ مليار ريال مقارنة مع ٥٤٥,٩ مليار ريال خلال نفس الفترة.**

**وارجع التقرير ارتفاع المطالبات على القطاع غير الحكومي إلى ارتفاع المطالبات على المؤسسات العامة بنسبة ١٤٪ .**

**الجدير بالذكر أن المطالبات على القطاع غير الحكومي كانت في أغسطس ٢٠١٠م نحو ٥٨٨,٧ مليار ريال .**

## مكتب الصناعة بالحديدة يضبط ٢٢ مخالفة خلال إجازة عيد الأضحى المبارك

الحديدة/سبأ

**ضبط مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة الحديدة خلال إجازة عيد الأضحى ٢٢ مخالفة تموينية مختلفة.**

**واوضح مدير عام المكتب المحافظة عبدالعليم الدرويش لـ"سبأ" أن المخالفات توزعت على ٧ مخالفات في أسعار اللحوم و٨ مخالفات نقص في أوزان الخبز و٣ مخالفات عدم إشهار أسعار السلع و٤ مخالفات لأفران ومطاعم أغلقت وهي مناوبة أيام العيد.**

**وأشار إلى انه سيتم تحويل هذه المخالفات التي تم ضبطها من قبل اللجان الرقابية إلى نيابة المخالفات.**

## السودان تضع برتكولا لتصدير واستقبال صادرات دول الجوار عبر ميناء بورسودان

الخرطوم/سبأ

**أكدت هيئة الموانئ البحرية بالسودان جاهزيتها التامة لتصدير واستقبال واردات الدول المجاورة للسودان بما فيها دولة جنوب السودان عبر ميناء بورتسودان والتي ستنال وضعاً خاصاً في التعامل وأن التعاقد معها لنقل وارداتها سيكون بتعريفة مناسبة.**

**وقال المدير العام لهيئة الموانئ البحرية جلال الدين محمد أحمد شلية أمس إن الهيئة وضعت بروتوكولا للتعامل مع كل من إثيوبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى لإستقبال صادراتهم وارداتهم إلا أنه عاد ورهن التعاون مع دول الجوار بوجود الطرق الموصلة مثل السكة الحديد والطرق القارية البرية بإعتبارها العنصر المهم والضروري لإنجاح التعاون.**

**وأكد التزام وإستعداد الهيئة التام لنقل واردات دولة جنوب السودان عبر الموانئ السودانية وذلك تنفيذاً لتوجيهات الرئيس السوداني بفتح ميناء بور سودان والموانئ النهرية لنقل صادرات جنوب السودان وفقاً للمعايير الدولية والإستفادة من الميزات النسبية للمنتجات الزراعية والصناعية في البلدين وتسهيل الإجراءات الجمركية والإدارية لتوسيع التعاون.**

**وأشار إلى أن الميناء الجاف بكوستي سيكون النقطة الأولى في التعاون وأن التعامل مع حكومة الجنوب سيكون به خصوصية وسيتم التعاقد لنقل وارداتهم بتعريفة مناسبة حال الإتفاق على ذلك.**

## تفريغ ٣٠ ألف طن من مادة الذرة الأرجنتينية في ميناء المعلا

■ عدن/سبأ

أفرغت السفينة الليبيرية (نوما) القادمة من أحد الموانئ الأرجنتينية أمس في الرصيف الخاص بتفريغ مادة القمح التابع لأرصفة ميناء المعلا بعدن ٣٠ ألف طن من مادة الذرة.

وأفادت إحصائية النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها أن شحنة الذرة الأرجنتينية ستتوزع على مصنع صوامع الغلال بعدن بنحو ١٩ ألف طن والباقي سيتم تفريغها في ميناء الحديدة للتسويق المحلي للأسواق اليمنية لتأمين احتياجات المواطنين من هذه المادة الغذائية.

ويشهد ميناء عدن والحاويات وميناء الزيت والاصطياد الساحلي بعدن حاليا وصول ناقلات من المشتقات النفطية وحاويات من المواد الغذائية بالإضافة إلى كميات من الأسماك المجمدة والطازجة على متن سفن الصيد المحلية للتسويق إلى الأسواق اليمنية وتخزين البعض منها في ثلاجة الميناء.

## دراسة: اليمن مؤهلة لقيام نشاط صناعي كبير

خاص / الثورة

ذكرت دراسة أن اليمن تتمتع بكثافة سكانية مناسبة، ورقعة جغرافية متنوعة الموارد والطقس، وكثافة في اليد العاملة الرخيصة ذات المهارة المناسبة إلى حد ما، ومن ثم فإن اليمن مؤهلة لقيام نشاط صناعي كبير، خاصة وأن هناك فرصة لتصريف فائض الإنتاج في أسواق الدول المجاورة في القرن الأفريقي وفي دول الخليج العربي، بالإضافة إلى السعة النسبية للسوق الداخلية اليمنية ذات معدل الاستهلاك العالي.

وبينت أن هناك فرصاً كبيرة للقطاع المصرفي للاستثمار في معالجة مواد البناء، فالمعروف أن اليمن بلد بكر لا يزال في بداية مراحله التنموية، ومن ثم فإن هناك فرصاً للاستثمار في مواد البناء وخاصة في المواد البلاستيكية في الكهرباء والسباكة والبلاط بأنواعها، والمواسير البلاستيكية والحديدية، والأسلاك بأنواعها ومصانع الطوب الاسمنتي والطيني بأنواعها.

وأشارت إلى أن هناك فرصاً لتمويل الصناعات الحديدية، فاليمن في أولى مراحل البناء، ومن ثم فهي تحتاج إلى استهلاك مزيد من المنتجات الحديدية سواء ما يتعلق منها بالحديد المخصص للبناء كالأسياخ الحديدية وكذلك حديد الصناعات الأخرى كالأبواب والشبابيك والهناجر والمخازن الحديد وغير ذلك من الصناعات الفرعية التي تعتمد على منتجات الحديد والصلب، وقد بدأت تجربة جيدة في هذا المجال وهي إقامة مصنع لإنتاج الأسياخ الحديدية في عدن. ولا شك أن اليمن تستوعب المزيد من الصناعات في هذا المجال كونها قادمة على نهضة عمرانية في المستقبل.

وشددت على تمويل الصناعات الحرفية، فالمعروف أن كثيراً من الدول المتقدمة بدأت نهضتها الصناعية معتمدة في بداية نهضتها على الصناعات الحرفية المتواضعة، ثم تطورت تلك الصناعات بفعل الزمن وبفعل التطوير المستمر حتى أصبحت على ما نراها في وقتنا الحاضر، واليمن من الدول النامية التي يمكن أن تتطور فيها الصناعات الحرفية إذا وجدت رعاية وتمويلاً، فكم من صاحب صنعة حرفية لا يستطيع أن يستفيد منها ويفيد البلد بسبب عدم قدرته على استغلال تلك الحرفة بسبب عدم قدرته على توفير ضمانات التمويل. وبالنظر إلى تجارب العالم نجد أن التمويل المصرفي كان له الدور الكبير في تحويل الصناعات الحرفية إلى الصناعات الكبيرة خاصة في دول جنوب شرق آسيا، حيث بدأت نهضتها الصناعية على الصناعات الحرفية.

وقالت الدراسة أنه يمكن للجهاز المصرفي أن يستثمر في صناعة الأدوات المنزلية، ذلك أن اليمن من الدول ذات الكثافة السكانية الكبيرة، وفوق ذلك هناك معدل نمو سكاني مرتفع قد يصل إلى ٤ بالمائة سنوياً، وسن الزواج في اليمن منخفض بالقياس إلى المتوسط العالمي، ومن ثم فإن هناك تفريخاً كبيراً للأسر، وهذا بدوره يشكل طلباً كبيراً على الأدوات المنزلية.

ولفتت إلى أنه يمكن أيضاً للقطاع المصرفي أن يستثمر في صناعة الأثاث، فالملاحظ أن الطلب على الأثاث مرتبط أيضاً بالتفريخ الأسري خاصة الأثاث المنزلي، كما يلاحظ أن هناك أثاث صناعة محلية بدأ يأخذ مكانه في السوق خاصة الأثاث المنزلي، ومعنى ذلك أن اليد العاملة اليمنية قادرة على تطوير هذه الصناعة إذا وجدت التمويل اللازم، ويمكن للبنوك أن تقوم بذلك الدور إذا وجدت الترتيبات اللازمة لتوفير الضمانات.

وأكدت أن هناك مجالاً صناعياً موات، وهو مجال الصناعات الدوائية، فالمعروف أن هناك سبع شركات يمنية تنتج بعض أنواع الأدوية وهي محدودة لا تشكل سوى ١٠ بالمائة من حجم الطلب على الدواء، ومن ثم فإن هناك فرصة كبيرة لتمويل الصناعات الدوائية، خاصة أن تجربة الصناعات الدوائية تعد ناجحة ويمكن البناء عليها لتشمل جميع أنواع الأدوية وفقاً لمتطلبات واحتياجات السوق اليمنية والسوق الخارجية للدول المجاورة.

وأوضحت أن من القطاعات الصناعية التي لم تلجها اليمن حتى هذه اللحظة صناعة السيارات، ورغم أن هذا النوع من الصناعات يعد متطوراً نسبياً قد لا يتناسب وقدرة رجال الأعمال اليمنيين، إلا أنه يمكن أن يتبع فيه نفس السياسات التي اتبعتها الدول النامية، حيث بدأت صناعة السيارات بالتجميع، ثم صناعة بعض قطع الغيار تدريجياً حتى الوصول إلى صناعة السيارات بشكل كامل، ويمكن للبنوك أن تمول هذا النوع من الصناعات وسيكون مجالاً واسعاً للاستثمار.